







دَعَا إِلَى بَيْتٍ بِكَ الْإِلَهُةُ وَالْوَعْدُ الْحَقُّ

فَضَّلَ الْمَلِكُ الْقُدْرَةَ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ الْعَظِيمِ وَالْطَّبِيعَةُ سَالَتْ تَتَلَقَّاهُ بِالْمُنَاقَاةِ وَالشُّكْرِ سُبْحَانَ



بِإِصْدَارِ الْعَهْدَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِالسَّامِ الْوَاقِعَةِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْكَلِيمِ وَخَاتَمِ السُّلْطَانِ الْعَزِيزِ

وَالْإِطْلَاقُ لِقَاؤُهُمْ مِنْهُ مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الْإِلَهِ







[illegible]



[illegible]





[illegible]

[illegible]



[illegible]

والاكثر منه وانما ان يكون عددا صحيحا كثر منه هو اقل من واحد كالنصف والثالث والاسد والرابع فلان مجموع الاربعه وثمانون  
يخضع لثلاثة عشر وثلاثة ثمانية وسدس مائة واربعة وستة وخمسة مائة على الخارج بقدر الرابع فخرج في الصحيح من صحيح المخرجون  
وهو ثمانية وثلاثون مع الكسر الزائد ويقال ان مرتبة هذا المجموع مساو لمجموع صحيح مخرج الكسر الزائد ونصف مرتبة الصحيح  
والكسر صحيح البنان المذكور فذو الكسر ناقص من الواحد كالنصف والثالث وسبع لثقال مرتبة صحيح المخرج المخرجون  
المعطوف المذبان يكون مساويا لمجموع صحيح الكسر ونصف مسطوح او مجموع مرتبة الكسر ناقص من الواحد  
كان او مسطوحا اقل من الكسر الاصل ونصف حاصل ضرب صحيح في الكسر من جنس كسر الاصل صحيح فله كسر  
ان لم يجمع صحيحا فخرج الكسر الزائد على ذلك يكون المجموع صحيحا وان لم يجمع يكون ناقصا بنوعه الكسر الثاني صحيحا فخرج  
الكسر الثاني من مجموع صحيحه فبقية ان تقابل ان تحتل الشقوق الاخرى يقول اجتماع الكسوة المعطوفة من باقيه الى انها انقصا  
بكمية واحدة لكل منها الا ترى ان النصف العشرة خمسة وخمسة اربعة وثمانون اجتماع بقية النقصان في كمال العشرة وقدر  
عشرة اربع فليس من جنس النصف ولا من جنس النصف فخرج من ان يكون مخرج الكسوة المعطوفة وجاز التلخيص في النقصان  
فقال اصل المصنف بعد ذلك له او اذ اتممت ذلك بانان المقدتان فذوال المخرج ان يكون بين الواحد و  
الاثنين عدد واحد او كسر صحيح ويكون نسبة الواحد الى الاثنين فيحصل النسبة الموقوفة والاولى المكونة من سطح الطرفين  
حاصل ضرب الواحد في الاثنين مخرج الثاني اى الواحد مع الكسر او الكسر المخرج والمقدتان الاولى والثانية باطل والاولى  
والثانية مخرج العدد مع الكسر او الكسر المخرج عددا صحيحا او لا والاولى المكونة من سطح الطرفين  
مشتق ويمكن ان يجاب عن اللزوم الاول ايضا بتدريج مقدمات اخرى الاولى ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند  
حد في جانب المتناهي في جانب المبدوء متناهية فان مبداء الاعداد واحد هو المقصود لما كانا تقر في مقصود المتناهية  
ان الكسر على تقدير كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسره بالنسبة الى ما فوقه في نفسه هو عدد كالاتين  
بالنسبة الى الاربعه والاربعه والاربعه بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المخرج الذي لا يكون عددا في نفسه كمنصف الواحد مثله وبع  
وخمسة وغير ذلك من الكسوة المتعددة التي كانت الكسرة العددى مبداء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى الاثنين  
او ان نسب الى ما فوقه يكون كسره والكل الكسر العددى هو ما يقع في المرتبة المتناهية من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما يقدر  
من كسوره ليست اعداد او الالم هو الواحد مبداء الاعداد اذا تحددت تلك المقدمات فنقول لما يجوز ان يكون كل  
بين الواحد والاثنين واحد مخرج كسره او كسر صحيح او لا فليعلم ان يكون ذلك الكسر اعدادا او كسر غير عددي وكلها باطل  
الاول فلان الكسر العددى يكون عددا او قد يطل بتوسط العددين الواحد والاثنين فطل بتوسطه ايضا والاشائي  
فلان الكسر الغير العددى لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة المتناهية وتوجد آخره فنقول الواحد مخرج الكسر  
ان كان وسطا فليعلم ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا وان كان غير عدد فعلى الاول لم يزد بتوسط احد  
بين الواحد والاثنين وقد يطل بذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع كسر من الواحد وذلك الكسر عددا او كسر  
النسبة متناهية نسبة عددي وقد لا يكون بالوسط واحد كسر لا يمكن ان يكون نسبة الى كسر الى اثنين مثله





نسبة عددية مستقيمة هناك ثمة أعداد ووسطا يكون أقل من الطرف الأكبر فمعرفة تكون هو متوسطا أكبر من الكسوة  
 البعدية فإذا كانت النسبة إلى الواحد والثلاثين يمكن أن تكون ناتجة وسطا أقل من الاثنين بعد تلك النسبة يكون  
 كسر الاصل أو قاطن أو وسطا أكبر من الواحد والثلاثين وقد يستدل على استواء النسبة المثناة الضعيفة في الأعداد  
 بوجودها في النصف منها إذ كانت ثمة أعداد متناسبة فسطح الطرفين كمرجع الوسط فلو كانت  
 ثمة أعداد متناسبة بحيث يكون الأول النصف الثالث والثالث ضعف الأول ويكون نسبة الأول إلى  
 الثاني كنسبة الثاني إلى الثالث كما هو مقتضى تأليف النصف فلا بد أن يكون سطح الطرفين ضعف مرجع الأول  
 لأن الثالث ضعف الأول وسطح النصف في النصف يكون بأربعة ضعف مرجع النصف لأن مرجع النصف  
 عبارة عن أخذه بعدد واحد فسطح النصف عبارة عن أخذه بعدد واحد النصف وإن شئت قلت  
 مسطح النصف في النصف عبارة عن أخذ النصف بعدد واحد النصف إذا مسطح عدد في آخر كسطح الآخر فيه  
 كما بينه أقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابقة فلا بد أن يكون مسطح النصف في النصف أن يكون  
 مسطح النصف في النصف وبما يتوفا سطح الطرفين ضعف مرجع النصف وإذا كان كذلك فمعرفة أن الأول  
 مسطح الطرفين كمرجع الوسط واللازم بطل ما هو فالمرزوم شكوه به الملازمة أنه لو كان سطح الطرفين كمرجع الوسط  
 وهو ضعف مرجع النصف فمعرفة أن يكون مرجع الوسط ضعف مرجع النصف أيضا فمعرفة أن يكون الوسط ضعف  
 النصف أي الطرف به اختلف وجه آخر كل عدد بالنسبة إلى ما هو فمعرفة كسر فلو كانت أعداد ثمة متناسبة بحيث  
 يكون أولها النصف ثالثها النصف لكان الأول إلى الثاني إلى الثالث أي النصف إلى النصف فمعرفة  
 أن يكون النصف إلى النصف فوق نسبة النصف ليجعل من جميعها أكبر من نسبة الضعيفة بين الأول والثالث والملازم  
 بطل الأول لا يتحقق من الكسوة التي هي فوق النصف ما يبلغ بالترتيب إلى النصف لأننا كسر من غير النصف  
 مرجع النصف إلى الثاني فليس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابقة وجه آخر ذكره أقليدس في  
 أحادي والعشرين من السابقة أن أقل الأعداد على نسبة تكون متباينة والأعداد المتباينة كما ذكره أقليدس في  
 صدر المقالة السابقة عبارة عن أعداد لا يوجد بها جميعها غير الواحد وتوضيح ذلك لما ذكره فمعرفة أعداد على نسبة متباينة  
 فاقبل الأعداد التي فيها ثمة النسبة تكون متباينة فمعرفة أعداد على نسبة التثنية كالتثنية والتسعة وسبعة وثلاثين  
 إلى غير ذلك بأن يكون كل عدد بالنسبة إلى ما هو فمعرفة ثمة فاقبل الأعداد التي فيها نسبة التثنية وهي الواحد والتثنية متباينة  
 وذلك إذا فمعرفة أعداد على نسبة المرجع كاربعة وستة وعشرة وأربعة وستين إلى غير ذلك من الأعداد التي كل منها مرجع  
 بالنسبة إلى ما هو فمعرفة فاقبل الأعداد التي فيها ثمة النسبة وهي الواحد والأربعة متباينة وقس على ذلك اشتباهه إذا عرفت  
 به أن فمعرفة لو كان وجهه كنسبة بين العددين بحيث يكون مثنا إلى النصف لكان أقل الأعداد على تلك النسبة  
 متباينة ومرجع المتباينة متباينة فمعرفة أن مرجعها اعني الأكبر لابد أن يكون ضعف مرجع الآخر  
 فلا يكون متباينة به اختلف وجه آخر ذكره أقليدس في الشكل السابع من المقالة السابقة متباينة إذا كانت أعداد

من الكمية على نسبة الباعل بعد الآخر فيكون الثاني في تلك كانت ثمرة اعدادها التي هي تحت يكون الاول نصف الثالث لا بد  
 ان بعد الاول الثالث لان النصف يعني النصف السام لا فيلزم ان يعني الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط  
 يكون بالضرورة زائدا عن الاول فبقصاعن الثالث فلا يفيد الاول كما هو ظاهر وحيث كانت ثمرة اعداد  
 مستوارة بحيث يكون الاول نصف الثالث لا بد ان يكون سطح الطرفين نصف مربع الاول لمما هو قد مر  
 ايضا ان سطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط  
 ضعف مربع الاول فيصير مربع الاول مربع الوسط وقد ثبت في الرابع عشر من المقالة الثامنة  
 ان كل مربعين بعد احدهما الآخر فضعه بعد ضلعه فيلزم ان بعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زاد على  
 الاول ناقص عن الثالث وقد مر من الاول عاود الثالث فلا يكون عاود الوسط وحيث آخره ثبتت مراتب  
 الثمانية ان الاول اذا كان عاودا لآخر يكون عاود الوسط وثبت في مراتب عشر الثمانية ان كان عاودا لغيره فلا  
 فربما بعد عاودا فيلزم من ذلك ان بعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر من احواله وحيث استنبطت من ثمانية  
 اشكال المقالة الثمانية والسابعة من كتاب الاصول تركنا ما يحتاج للاطالة وفي ما ذكرنا ما كفاية ولما ثبت  
 انه ليس في الاعداد منية يكون مقنا ما هو النصف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ  
 لو كان منها لزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت مضادا للآخر باطل فالملزم وقطر  
 فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من الثلث الى ضلعه من النسب التي تختص  
 بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ليعبر عن نسبة قطر المربع الى الضلع ثمانية فانه لا يستقيم على  
 تقدير كونها عددية وهي التي يتلوا التي تختص بالمقادير ما يتحقق في بين المقادير التي لا يوجد لها  
 عاود مشترك بين المقادير اي امر يفيد بها باسقاطها في ذلك المشترك مرة بعد اخرى  
 ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاود المشترك في الاعداد حيث تعلل به اي لانه ينهي الى الواحد  
 العاود اي المقسم لجميع اي جميع الاعداد فانما مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة انهي الى الكل والآخر ان يكون  
 منه الاعداد فتتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتعدون الاعداد المنفصلة في  
 الاكسما كما قيل على انضالها كغبار تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تجزى وذلك ما اردناه و  
 فليكن المحجة على هذا القياس ان يقال لو كان تالفت الابعاد والاجسام من اجزاء لا تجزى فقال لا يمكن تركب  
 المربع وقطره وانضاله منها لانهم باطل وحيث المزدانة لا فرق بين المربع وقطره وانضاله وبين غيرهما  
 الاعداد فان جاز تالفت الابعاد من اجزاء العذرة جاز تركبها ايضا منها طاقا بل بالفصل فان من قال بالانضمام  
 قال بالتصال جميعا ومن قال بالفصل قلل بالفصل جميعا ووجه بطلان الامر انه لو تركب المربع وقطره  
 وانضاله من اجزاء العذرة لزم ان يوجد فيها نسبة عددية والانضمام باطل فالملزم مثل وجه الملازمة لثبوت  
 النسبة من خواص الاتصال طلاقا بل على تقدير تركبها من اجزاء العذرة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم يكن

النسبة الصغرى كانت النسبة العددية ووجه بطلان الملازمة انه لو وجدت فيها نسبة عددية لم يكن ان يوجد في الاعداد النسبة  
 يكون ثقلها الضعف والملازمة باطل فالملزم ومشتق وجه الملازمة ان مخرج قطر المخرج ضعف مخرج ضلعه  
 ونسبة المخرج الى المخرج نسبة الجذر الى الجذر ثقلها بالتكرير فليقطر الى الضلع نسبة اذ اثبتت بالتكرير صارت  
 ضعفا ووجه بطلان الملازمة ان ليس بين الواحد والاثنين عدد عظيم في الاعداد النسبة كذلك واذا بطل تركيب  
 المخرج واضلعه وقطر ومن الاعداد بطل تركيب الاعداد مطلقا منها وذلك المبرهنه وتوجه آخر للاجتماع  
 والاعداد متصفه بان توجد فيها النسبة العددية ووجه العددية وكل ما يوجد فيه النسبة العددية فهو متصل اما الكسري فليس  
 ظهور ما يشق عليه واما الصغرى فلان لو لم توجد فيها النسبة العددية وجدت النسبة العددية والملازمة باطل فالملزم  
 مثل وجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان الملازم انه لو وجدت نسبة العددية لزم ان يكون في الاعداد  
 ثقلها ضعفا والملازم باطل فالملزم ومشتق وجه آخر للنسبة العددية في الاعداد موجودة وكل ما توجد فيه يكون  
 من الاجزاء والتي لا تتجزى اما الكسري فلان لو تركيب منها ووجد ما يشترك في وجوده عددية لاهية فخالفت واما  
 الصغرى فلان النسبة التي ثقلها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه يكون نسبة العددية موجودة فيها اما الكسري  
 فلاننا لا يمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مخرج قطر المخرج ضعف مخرج الضلع ونسبة المخرج  
 الى المخرج نسبة الجذر الى الجذر ثقلها وتوجه آخر من هذا الاول ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضلع هو  
 الانسان وهو غير اقل من غير مخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المشتقة الا  
 كلما قل كسر زاد المخرج الا ترى ان مخرج النصف اثنان ومخرج النصف اربعة ومخرج النصف  
 ونصف النصف ثمانية والثالثة ان النسبة العددية لابد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد واجزاء ذلك  
 نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة ثقلها بالضعف والاشي من النسب العددية يبلغ ثقلها بالضعف فلا  
 من نسبة القطر الى الضلع عددية واما الصغرى فلما ثبت في العروس مع الحادى عشر من الثمانية واما الكسري  
 فلان مخرج المشتقة في ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدرة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم  
 المقدرة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجها الاصل النسبة لم يتحقق بين الاعداد  
 نسبة يكون ثقلها بالضعف بحكم المقدرة الثالثة واما لم يكن نسبة القطر الى الضلع عددية كانت محتمية واذا  
 كانت صغرية كانت الاعداد متصفه وتوجه آخر تتحقق النسبة العددية باطل على اتصال الاعداد وكلما وجد  
 الدليل يوجد المدلول لكنه موجودا اتصال الاعداد موجودا الكسري فخالفت واما الصغرى فلان لو لم يكن  
 متصفه كانت كسرية من الاجزاء فتتحقق فيها الاعداد المشتركة فتتحقق النسبة العددية للاصصية فخالفت واما من  
 المقدم فلان تتحقق النسبة العددية في الاعداد ليست ملزم بوجود نسبة يكون ثقلها بالضعف في الاعداد بل بال  
 فذا ايضا باطل وقد يورى على الحق ويحين احدهما اننا لو سلمنا مقدمات الحق فنقول انحصار النسبة  
 لانه بطلان احدى المقدمتين المستتين عند عدمها كون مخرج قطر المخرج ضعف مخرج الضلع

يكون نسبة المربعين متناهية فنسبة المربعين وذلك لأنه على تقدير اتصال الأضلاع لا يتغير المثلثان  
 والضلعان عددياً ونسبة المربعين إلى المثلثين من الواحد والآخرين عددان لا يسيل إلى الثاني لأن العدد  
 لا يعقل حصولهما من تكرير الصيغة بالنسبة الضعيفة والضعيفة عددية بالكون فاحدة في ظاهرها وأما عدم إمكان حصولها  
 من تكرير الصيغة فلا أن الصيغة مجردة لا الأسانغ في المثلثين يطبق بالضعيفة والثالثة من ذلك فلو صحت  
 النسبة للمعلومة بتكرير النسبة للمطلوب ولا معنى للتكرير إلا زيادة مثل الشيء عليه لزم أن تكون النسبة للمطلوب معلومة ولما  
 كانت المعلومة متناهية متناهية للصيغة لا تنفي التكرير فكيف يتصور أن يكون نسبة المربعين إلى المربعين متناهية  
 من متناهية النسبة الضعيفة هي نسبة عددية وأجيب عنه بأن هذه متناهية منشآت من اشتراك اللفظ فأنه  
 رغم أن التكرير بينهما بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه ليس كذلك بل تكرير النسبة كما مر جواب عبارة  
 ترجيح النسبة وهو ما في نفسها فلا يلزم منساق ذكره المهور وأما اللازم بأوجه الصيغة بعد التكرير في الضعيف من حيث  
 من جانب الأقل إلى الضعيف أن أخذت من الجانب الأكثر مع كون نسبة الضعيفة والضعيفة عددية  
 وقول المهور يلزم أن يكون التكرير معلومة متناهية من كل واحد إلى الآخر في تلك الصيغة  
 العلم بتلك النسبة إنما هي وكيف هي وأما علم حال متناهية النسبة إلى عدد صحيح لا بالنسبة إلى ما هو معلوم فليس ذلك  
 من العلم بالصحة في شيء إلا أن ما هو معلوم ليس بالنسبة الضعيفة إلى الضعيف وهي ليست بصيغة وما هو  
 مجموع النسبة الضعيفة إلى غير الصيغة المتوسط بينهما وبين الضعيف وهي جمولة إلى الآن كما كان  
 أن أراد أنما تصير معلومة من جهة اعتبارها من حيث يبلغ من متناهية الضعيف فهذا غير ممكن لأنه لا يمكن علم ذلك  
 إنما هي وكيف هي فاني خطا أن هذه المحررات ظاهرة بل هي على إمكان وجود المخرج وغيره من الاشتكال في الكثرة  
 وهي غير موجودة عند رباب الجواهر المفردة قال الصمد الشارح في حواشي السميات الشفا بسائر الاشتكال  
 كما اشكلت والمخرج وغيره إنما ثبت بوجود دائرة أو وجود المثلثات إنما يتبين إذا وضعت دائرة ثلاث  
 متساوية متالين حرت كل واحدة منها بمركز الأخرى وتقاطعت على نقطتين فيحصل منها ثلاث متساوية على الصفا  
 أحد باثنين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين إلى أطراف الدائرة المثلثان المثلثان المثلثان  
 واحدة وكلها المثلثات المثلثات والمخرج غير متساوية على الدائرة كما يظهر بالرجوع إلى كتاب التعليلين وذكره في  
 أن التكرير لا يفسد النسبة إلى المخرطة وغيره من الاشتكال الجسمية مستندة كانت أم متعلقة على طرفي المثلثين  
 في الدائرة والمخرطة التي يتبين عليها جميع الاشتكال ليست بجمعية الوجود حيث ذكر لكل من كان أن حجمه عند  
 موقعا من أجزاء الدائرة المتجزئة وأما المخرطة والوجود الدائرة في جميع أنحاء وجود الدائرة في جوانب وجود المخرطة  
 لو فرضت دائرة متكررة من أجزاء الدائرة المتجزئة فإن كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولاشك أن مقدار  
 باطنها المقدار ظاهرها محيطه بل يزم أن يكون ظاهر الدائرة المحيط بها كما باطنها المحيط حتى يجرى أن يتساوى  
 ستة دائرة الفلك لا تقسم إلى أجزاء الأرض السفلى وإن لم يكن مقدار ظاهرها بمساوياً لمقدار باطنها وذلك





[illegible]









## صحت نامہ العیسوی مجتہد التناہ بالکفر

صبح	غلط	۴	۶	صبح	غلط	۴	۶	صبح	غلط	۴	۶
سادی	سادی	۸	۱۲	دو	دو	۸	۹	گماؤ کرنا	گماؤ کرنا	۲۴	۴
الاسط	الاسط	۹	۱۵	نیکون	نیکون	۸	۷	نیکون	نیکون	۱	۶
تقیتمہا	تقیتمہا	۷	۱۸	نکون	نکون	۸	۷	نکون	نکون	۱۰	۷
دورادہا	دورادہا	۱۵	۱۹	الاول	الاول	۱۶	۷	الاول	الاول	۱۱	۷
یسوہا	یسوہا	۱۷	۷	نکون	نکون	۱۱	۷	نکون	نکون	۱۵	۷

## اشتہار

ماہرین علوم عقلیہ و نقلیہ و اللہ ان فنون حکیمہ را بنیاد کو بشارت ہو کہ کتابیں میں بی نظیر علم حکمت  
 میں بدینہ یعنی شرح ہدایہ احکامہ معروف بہ صمدرا کہ محرکہ آراء علماء و مطہر  
 افکار فضلا برقیل اسکے سلسلہ ہجری میں بخشی دانی و زمین کافی جناب عماد الحق فیہ علیہ السلام  
 بحر الفضل و اعجاز مولانا الحاج مفتی محمد سعید احمد دامہ فضلہ و القادہ طبع علوی میں تہیہ  
 خاکسار محمد علی بخش خان لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ عالی الیسی و طبع ہوں کہ بہت  
 فروخت ہو گئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ نہ مل سکے پاس باقی زر بلا و اشتیاق فضلا و ستادہ علماء طلبا  
 اس کے طبع ثانی کی طرف زیادہ پایا گیا بنا و علیہ فخر الفضل و منتار العلماء ماہر علوم عقلیہ و نقلیہ و احکامہ  
 مولانا الحاج افاضہ محمد عبدالحی اودام فضلہ علی ابن مولانا الحاج افاضہ محمد عبدالحی افاضہ  
 دار النعمان نے حواشی جدیدہ و مفیدہ سے اس کو سنبھل فرمایا حسب حاجت بخشی سابق و جدید سے اس کو  
 اس خاکسار نے سلسلہ ہجری میں طبع ثانی کر کے شتہ کیا تا خاص عام کو نفع عام ہو و زمین  
 و ثانی کو اجرام حاصل ہو فقط

## لہذا التماس ہے

کہ کوئی صاحب افواج از احقر قصد پچانے یا پھیلانے اس کتاب کا فرما وین ورنہ عرض میں نامہ کے  
 نقصان و ٹھانڈے گناہوں سے اس میں غصہ فقط



واسطے سند اس امر کے کہ کتاب ہذا چھپی ہوئی خاص طبع علوی کی جو برقیل کی گئی







